المصادر المستحدثة في إطار القانون الدولي للبيئة

طالبة الدكتوراه وافي حاجة

الأستاذ مزيان محمد أمين

أستاذ– كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

مقدمة:

إن المخاطر والتهديدات التي تعرضت لها البيئة الإنسانية، والآثار السلبية المترتبة عن ذلك والتي ألمت بمختلف الكائنات الحية وغير الحية، جعلت أشخاص المجتمع الدولي كافة تسعى جاهدة لمواجهة هذه التهديدات والتحديات، من خلال وضع قواعد قانونية تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية البيئة والمحافظة عليها باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية جمعاء، بما فيها الأجيال الحاضرة والمقبلة.

من هذا المنطلق، تبلور القانون الدولي للبيئة باعتباره أحد فروع القانون الدولي العام، بل يعد وجه من أوجه تطور القانون الدولي المعاصر، وينفرد القانون الدولي للبيئة بجملة من الخصائص التي تميزه عن غيره من فروع القانون الأخرى، بل أكثر من ذلك نجد أن هذا القانون يستمد قواعد من المصادر المعروفة في إطار القانون الدولي العام، كما أنه نظرا لطبيعة المشاكل التي يعالجها القانون الدولي للبيئة، فإنه أصبح يعتمد على مصادر جديدة من منظور بيئي والمتمثلة في القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، حيث كان لهذه المنظمات دور فعال في تحقيق الحماية المستدامة للبيئة، وعليه فالإشكالية التي سنحاول معالجتها تكمن في قيمة وطبيعة القرارات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية وكذا مكانة هذه القرارات ضمن مصادر القانون الدولي للبيئة.

وللإجابة على هذه الإشكالية، سنتطرق أولا إلى تحديد ماهية القانون الدولية للبيئة من حيث المفهوم والخصائص المميزة له، ثم سنتناول المصادر الجديدة والمستحدثة للقانون الدولي للبيئة، مع تقسيمها من حيث طبيعتها الإلزامية.

المبحث الأول: ماهية القانون الدولي للبيئة

إن القانون الدولي للبيئة يعد فرع حديث من فروع القانون الدولي، لذا وجب الوقوف عند مفهوم هذا القانون، ودراسة الخصائص التي تميزه عن غيره.

المطلب الأول: مفهوم القانون الدولي للبيئة

يعتبر القانون الدولي للبيئة بمثابة القواعد والمبادئ القانونية الدولية التي تحكم نشاط الدول في مجال المنع والتقليل من المخاطر التي تلحق بالمحيط البيئي، كما يتولى تنظيم ومعالجة التغيرات البيئية الحاصلة بفعل النشاط الإنساني[1].

لقد اختلفت تعريفات القانون الدولي للبيئة، حيث هناك من يرى بأنه "مجموعة القواعد القانونية الدولية العرفية والاتفاقية المتفق عليها بين الدول للمحافظة على البيئة من التلوث، وهدف هذا القانون منع أو تقليل أو السيطرة على التلوث البيئي عبر الحدود الوطنية مع إيجاد نظام قانوني فعال لإصلاح الأضرار الناجمة عن هذا التلوث"[2].

كما توجه البعض إلى تعريف القانون الدولي للبيئة بأنه " القانون الذي ينظم كيفية المحافظة على البيئة البشرية، ومنع تلويثها والعمل على خفضه والسيطرة عليه أيا كان مصدره، بواسطة القواعد الاتفاقية والعرفية المتعارف عليها بين أشخاص القانون الدولي"[3].

من خلال هذا، نلاحظ أن هذا التعريف الأخير يتناسب مع المبادئ العامة للقانون الدولي العام والمتعلقة بالمحافظة على البيئة وحمايتها، والتي تم النص عليها في مختلف الاتفاقيات والمعاهدات دولية كانت أو إقليمية، وكذا التشريعات الوطنية، بل أكثر من ذلك نجد أن هذا التعريف يؤكد ويكرس فكرة كون القانون الدولي للبيئة فرعا من فروع القانون الدولي ووثيق الصلة به.

---

[1]- رودريك إيليا أبي خليل، موسوعة العولمة والقانون الدولي الحديث بين الواقعية السياسية والحاكمية العالمية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 322.

[2]- عبد العال الديربي، الحماية الدولية للبيئة وأليات فض منازعاتها، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 47.

[3] -سامي محمد عبد العال، البيئة من منظور القانون الدولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د ط، 2015، ص 27.

كما أن أكثر التعريفات انتشارا في الأوساط الفقهية الدولية، ترى بأن القانون الدولي للبيئة هو ذلك القانون الذي يولي الاهتمام البالغ بالبيئة الإنسانية، ليس من أجل حمايتها فقط، بل زيادة على ذلك جعلها أكثر عطاء وملاءمة للأجيال الحاضرة وكذا الأجيال المقبلة[4].

تجدر الإشارة هنا، إلى أنه نظرا لكثرة التعريفات والمصطلحات التي أطلقت على القانون الدولي للبيئة[5]، فإن هناك تساؤل يفرض نفسه وهو هل يمكن اعتبار القانون الدولي للبيئة قانون واحد بالنسبة لجميع الدول سواء كانت متقدمة أم متخلفة، أم أن مضمونه يختلف بحسب طبيعة الدول؟

إجابة على هذا التساؤل، نجد أن أغلب الفقهاء يؤكدون على ضرورة اختلاف مضمون القانون الدولي للبيئة بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية، حيث يعد هذا القانون بالنسبة للدول المتقدمة بمثابة قانون لمنع التلوث والضوضاء فقط، أما بالنسبة للدول النامية فهو قانون يساعدها على مواجهة التخلف ومحاولة القضاء عليه[6] ، ولقد تم التأكيد على هذا الوضع من قبل المقرر الخاص للجنة القانون الدولي BARBOZA عند مناقشة موضوع المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أنشطة لا يحظرها القانون الدولي، حيث رحب ترحيبا تاما بضرورة مراعاة والاخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص للدول النامية عند البحث في هذا الموضوع[7].

من خلال ما سبق، يمكن أن نعرف القانون الدولي للبيئة بأنه مجموعة القواعد والمبادئ القانونية الدولية، التي تسعى إلى حماية البيئة وترقيتها والمحافظة عليها ويتم ذلك من خلال تنظيم نشاطات فواعل المجتمع الدولي في إطار المنع والتخفيف من الأضرار والمشاكل البيئية، وكذا العمل على ضرورة تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالحماية المستدامة

---

[4] – علي عدنان الفيل، المنهجية التشريعية في حماية البيئة –دراسة مقارنة–، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 78.

[5] –نجد أن هناك من يطلق عليه "القانون البيئي الدولي"International environemental Law ، وهناك من يطلق عليه مصطلح "القانون الدولي للبيئة"International Law of environement ، كما عرف أيضا بمصطلح "القانون الدولي للتلوث International Law of pollution".للتفصيل أكثر راجع :

–سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الأليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 170.

–خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية –دراسة مقارنة–، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص 248.

[6]– سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الأليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 171.

[7]– سامي محمد عبد العال، البيئة من منظور القانون الدولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د ط، 2015، ص 29.

للبيئة عن طريق الامتثال بقدر الإمكان للاتفاقيات البيئية، وهذا ما يجعل القانون الدولي للبيئة ينفرد بجملة من الخصائص تميزه عن غيره من القوانين.

المطلب الثاني: خصائص القانون الدولي للبيئة

إن القانون الدولي للبيئة يتضمن مجموعة من الخصائص والسمات مستمدة من أهمية وخطورة موضوعه وكذا طبيعته، ومن الخصائص الرئيسية التي يتسم بها القانون الدولي للبيئة نجد ما يلي:

أولا: قانون حديث النشأة

إن القانون الدولي للبيئة بالنظر إلى القانون الدولي العام يعد قانون حديث النشأة وهذا على الرغم من كون مشكلة التلوث ليست حديثة، حيث نجد أن هذا القانون لم يظهر ولم تتبلور قواعده وأحكامه إلا في الثلث الأخير من القرن العشرين، وهذا تزامنا مع إقرار المجتمع الدولي كافة بضرورة تكثيف وتوحيد الجهود على كافة المستويات من أجل مواجهة ووضع حد للانتهاكات والأضرار التي تتعرض لها البيئة[8].

هذه الخاصية التي يمتاز بها القانون الدولي للبيئة تؤكد بصفة قاطعة ومطلقة على أن أحكام وقواعد هذا الأخير لا زالت في طريق النشأة والتكوين، فالقانون الدولي للبيئة لا يزال في مراحله الخلاقة والتكوينية، هذا ما جعل قواعد القانون الدولي للبيئة لا تكفل لوحدها الحماية الفعالة للبيئة، ومنه وجب الرجوع إلى التشريعات الوطنية في كل دولة لضمان وكفالة الحماية الفعلية للبيئة، وهذا بدوره ما يفسر تسارع الدول في سن تشريعات خاصة بحماية البيئة واستدامتها مع مراعاة الطابع الفني لهذا القانون.

ثانيا: قانون ذو طابع فني وتقني

إن قواعد القانون الدولي للبيئة تتعلق بمجموعة من الحقائق العلمية الخاصة بالبيئة، ونلمس الجانب الفني في هذا القانون في كون قواعده لا تسعى فقط إلى المحافظة على البيئة وإنما تتعدى ذلك من خلال فرض بعض القيود والضوابط الفنية على القواعد القانونية التي ينص عليها أي فرع أخر من فروع القانون [9]، وخير مثال على ذلك ما نصت عليه المادة 87 من قانون البحار لعام 1982 حيث جاء فيها أن أعالي البحار مفتوحة لجميع الدول ساحلية

---

[8]- رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د ط، 2009، ص ص 26-27.

[9]- شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص 126.

كانت أو غير ساحلية، إلا أن القانون الدولي للبيئة تدخل هنا ووضع قيودا على ممارسة الدول لتلك الحرية الممنوحة، من خلال إقراره لضرورة الالتزام بالحفاظ على البيئة البحرية لأعالي البحار من أي تلوث، وفي حالة مخالفة ذلك تتحمل الدولة مسؤوليتها الدولية أمام المجتمع الدولي[10].

هذا الطابع الفني والتقني للقانون الدولي للبيئة، هو ما يحتم على المشرع ضرورة الاستعانة بالخبرات الفنية للمتخصصين في مختلف العلوم التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعناصر البيئة، على غرار الكيمياء والطب وعلوم الأرض والأحياء، إلى غير ذلك من العلوم، ويتم هذا من خلال عمليات الرصد وتحديد المستويات على ضوء القواعد العلمية الثابتة.

ثالثا: قانون ذو طابع تنظمي آمر

أضفى المشرع الدولي على قواعد القانون الدولي للبيئة الطابع الالزاميبغية ضمانالحماية الفعليةللبيئة وترقية التنمية المستدامة، نظرا لكون المصلحة التي يحميها هذا القانون هي مصلحة مشتركة يجب على مختلف أشخاص المجتمع الدولي كافة أن يعملوا على حمايتها لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة[11]، ويتجسد الطابع الإلزامي للقانون الدولي للبيئة من خلال ترتيب الجزاء الذي تقره مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية البيئية ، وهذا ما يتحقق بإقرار المسؤولية الدولية[12]

هنا تجدر الإشارة، إلى أن جميع الوثائق والصكوك الدولية في مجال البيئة على اختلافها (إعلانات، مواثيق، قرارات، اتفاقيات دولية) قد أكدت على أن جميع الدول ملزمة دوليا بحماية البيئة وتحسينها، كما أنها تتحمل مسؤولية توفير بيئة آمنة ولائقة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، بل أكثر من هذا، أصبح الالتزام بحماية البيئة وصيانتها يسري في مواجهة كافة الفواعل الدولية أفرادا طبيعيين كانوا أو معنويين، دولا أو جماعات دولية أو منظمات دولية، وفي أي وقت – سواء زمن السلم أو الحرب–، ومهما كان نوع البيئة– برية، جوية أو بحرية–[13].

رابعا: قانون ذو طابع اتفاقي

---

[10]– سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الأليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،المرجع السابق، ص 175.

[11]– خالد مصطفى فهمي، المرجع السابق، ص 255.

[12]– محمد عبد الرحمن الدسوقي، الالتزام الدولي بحماية طبقة الأوزون في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د ط، 2006، ص 211.

[13]– شعشوع قويدر،دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، المرجع السابق، ص ص 132-133.

لقد لعبت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية دورا رئيسيا في بلورة أحكام وقواعد القانون الدولي للبيئة، لذا نجد أن هذا الأخير بدأ بداية اتفاقية على عكس القانون الدولي العام الذي تكونت أحكامه وقواعده استنادا إلى العرف الدولي[14]

تجد هذه الخاصية أساسها، في كون القانون الدولي للبيئة قانون حديث النشأة كما سبق الإشارة إليه، وكذا في الأخطار والتهديدات التي تتعرض لها البيئة الإنسانية مما يؤثر سلبا على مختلف الكائنات الحية من جهة، ومن جهة أخرى يعيق ويعرقل عملية التنمية المستدامة، لذا وجب اللجوء إلى المعاهدات الدولية باعتبارها النمط السريع في تكوين القواعد لمواجهة الأخطار والمشاكل التي تهدد النظام البيئي العالمي، وهذا على خلاف القواعد العرفية التي تتطلب وقتا طويلا حتى تستقر وتكتسب الصفة القانونية[15] ، وهذا ما تؤكد عليه مصادر القانون الدولي للبيئة.

المبحث الثاني: المصادر الحديثة للقانون الدولي للبيئة

إن القانون الدولي للبيئة يتضمن القواعد التي تهدف بالدرجة الأولى إلى صيانة البيئة والمحافظة عليها من أي تدهور قد يصيب أحد مكوناتها، ونظرا لكون هذا الأخير فرعا من فروع القانون الدولي العام، فإن مصادره تكاد تقريبا أن تكون نفس مصادر القانون الدولي العام التي تم النص عليها بموجب المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية[16]، حيث تطرقت هذه المادة إلى المصادر التقليدية (الكلاسيكية، الأصلية) وصنفتها بدورها إلى مصادر رئيسية والمتمثلة في الاتفاقيات الدولية، العرف الدولي، ومبادئ القانون العامة، ومصادر ثانوية أو احتياطية وتكمن في الأحكام والقرارات القضائية، وآراء الفقهاء، ولما كان القانون الدولي للبيئة يتمتع بخصوصية نتيجة لطبيعة

---

[14]– رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د ط، 2009، ص 27.

[15] –سامي محمد عبد العال، المرجع السابق، ص 33.

[16] – تنص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أن " وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن:

– الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.

– العادات الدولية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.

– مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمدنة.

– أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم، ويعتبر هذا أوذاك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة 59.

لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل والإنصافمتى وافق أطراف الدعوى على ذلك."

المواضيع التي يعالجها والمرتبطة أساسا بالحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية التي تحتويها البيئة الإنسانية، فإنه ظهرت مصادر حديثة تتناسب مع طبيعة المواضيع التي يتناولها القانون الدولي للبيئة وهذه الأخيرة تختلف من حيث الزاميتها.

بهذا الخصوص، نجد أن هناك جدل يثار حول هذه المصادر المستحدثة، فهناك من يرى أنها لا يمكن لهذه المصادر أن تكون كأداة تشريعية وهذا الرأي يحصر مصادر القانون الدولي للبيئة فقط فيما جاءت به المادة 38 السابقة الذكر، في حين هناك من يعطيها قيمة قانونية وهذا ما يجعلها ملزمة بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة، كما قد تكون غير ملزمة أي عبارة عن توصيات كالإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الدولية، لذلك وجب عدم الاستهانة بأهميتها وقيمتها وخصوصا وأنها ساهمت في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة[17].

المطلب الأول: القرارات الدولية الملزمة

تشمل هذه القرارات تلك القرارات الصادرة عن ثلاث منظمات دولية فقط دون غيرها ويتعلق الأمر، بمنظمة الأمم المتحدة على وجه الخصوص قرارات مجلس الأمن، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الأوروبي، وتجدر الإشارة هنا أنه نظرا للطابع الإلزامي الذي تتمتع به هذه القرارات فإنه في حالة مخالفتها، تتحمل الدولة عواقب عدم الامتثال.

أولا: قرارات مجلس الأمن

اتخذ مجلس الأمن على عاتقه مسألة حماية البيئة والمحافظة عليها من منطلق الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ويتجلى ذلك من خلال بعض الاتفاقيات الدولية التي أشارت بشكل مباشر لدور مجلس الأمن في الفصل في الشكاوى المقدمة بشأن الإخلال بالالتزامات المنصوص عليها، والتي ينجم عنها الإضرار بدولة ما، وهذا ما نصت عليه المادة الخامسة الفقرة الثالثة من اتفاقية جنيف لعام 1977 بخصوص حظر استعمال تقنيات تغيير البيئة لأهداف عسكرية أو لأي أهداف عدائية أخرى[18].

---

[17]- - Alexander KISS , Cours en droit international de l'environnement, Institut des Nations Unies pour la Formation et la Recherche (UNITAR), 2eme édition, Genève, SUISSE ,2006,P54.

[18]– تنص المادة الخامسة الفقرة الثالثة من اتفاقية جنيف بخصوص حظر استعمال تقنيات تغيير البيئة لأهداف عسكرية أو لأي أهداف عدائية أخرى على أنه " يمكن لأي دولة طرف إذا كان لها مبررات اعتقاد أن دولة طرف أخرى قامت بانتهاك التزاماتها المنصوص عليها في أحكام هذه الاتفاقية، لها أن تقدم شكوى أمام مجلس الأمن".

خير مثال على اهتمام مجلس الأمن بالبيئة والمشاكل التي تهددها، قراره رقم 687 الصادر عقب حرب الخليج الثانية، إذ جاء فيه أن دولة العراق مسؤولة طبقا لقواعد القانون الدولي عن أي أضرار وخسائر بما فيها الكوارث البيئية، واستنزاف الموارد الخاصة بدولة الكويت، وبناء على ذلك تم الإقرار بإنشاء لجنة لتسيير الصندوق المستحدث للتعويض عن الأضرار التي لحقت ببيئة دولة الكويت[19].

ثانيا: القرارات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[20] مهمة الحفاظ على البيئة وترقيتها، ويتضح ذلك من خلال العديد من القرارات الدولية الملزمة في المجال البيئي، على غرار المبادئ المتعلقة بالتلوث العابر للحدود، ومبدأ إلزام المتسبب في التلوث بدفع التعويض انطلاقا من مبدأ الملوث الدافع[21].

ففي عام 1985" قام فريق من لجنة البيئة التابعة للمنظمة بدراسة التلوث البيئي وذلك من اجل وضع مبادئ توجيهية عملية للمساهمة في استحداث سياسات منسقة في مجال التلوث، ونتيجة لأعمال هذا الفريق وضعت المنظمة سلسلة من المبادئ المتعلقة بحل قضايا التلوث، كما تم إعداد تقارير بشأن المسؤولية والالتزام، والمعلومات والتشاور"[22].

ثالثا: قرارات الاتحاد الأوروبي

يتمتع الاتحاد الأوروبي[23] بسلطة إصدار القرارات الملزمة للدول الأعضاء، وهذه القرارات تتخذ شكلين، إما أن تكون ملزمة في مجملها وتطبق مباشرة في جميع أنظمة الدول الأعضاء، وإما أن تكون عبارة عن توجيهات لجميع الدول الأعضاء، وهي ملزمة بتحقيق نتيجة، وتترك اختيار الوسائل والسبل الملائمة لتنفيذها للدولة[24]في مجال حماية

---

[19]-Jean-Pierre BEURIER, Droit international de l'environnement, PEDON, 4ème édition, 2010, P84.

[20]- لقد تم إنشاء المنظمة بموجب معاهدة باريس 1960/09/14 ودخلت حيز التنفيذ في 1961/12/30 وهي تضم في عضويتها مجموعة كبيرة من الدول الأوروبية علاوة على الولايات المتحدة الامريكية. راجع: صالح محمد محمود، المسؤولية الدولية عن نقل النفايات الخطرة في القانون الدولي، دار النهضة العربية، مصر، د ط، 2004، ص 05 وما بعدها

[21] - شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، المرجع السابق، ص 166.

[22]- شعشوع قويدر، قرارات المنظمات الدولية كمصدر للقانون الدولي للبيئة، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد الثامن، ديسمبر 2013، ص122.

[23]- جرت أولى المباحثات حول تشكيل الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع ماسترخت سنة 1991، وهو الاجتماع الذي نتجت عنه اتفاقية الاتحاد الأوروبي التي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 1992/02/07 في مدينة ماسترخت، ودخلت حيز النفاذ في 1993/11/01، ويقوم الاتحاد على جملة من الأهداف والمبادئ، كما يضم هيكله التنظيمي عدة أجهزة. للتفصيل أكثر راجع: جمال عبد الناصر مانع، مانع، التنظيم الدولي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، د ط، د س ط، ص 328 وما بعدها.

[24]- رابحي قويدر، القضاء الدولي البيئي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2016/2015، ص 143.

البيئة، نجد أن الاتحاد الأوروبي أصدر أكثر من 300 قرار وتنظيم مطبق حاليا يتعلق بقضايا البيئة، فضلا عن الاتفاقيات الأوروبية والدولية[25]، ويلاحظ بهذا الخصوص أن الاتحاد الأوروبي أصدر العديد من النصوص ذات الطابع الإلزامي، كالنصوص المتعلقة بحماية الأنواع الحيوانات البرية على غراراتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة- اتفاقية بون- لعام 1976، اتفاقية الحفاظ على الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي لعام 1980، بالإضافة إلى مجموعة من القرارات الإطارية بخصوص المحافظة على البيئة، والهدف من هذه القرارات ترك الحرية للدول لاختيار الوسائل المناسبة لتنفيذ هذه الأهداف، ومن أهم هذه القرارات، القرار الإطاري بحق الأفراد في الحصول على معلومات تتعلق بالبيئة الإنسانية[26].

المطلب الثاني: القرارات الدولية غير الملزمة

تتمثل القرارات الدولية غير الملزمة في كافة المبادئ والإعلانات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات والمنظمات الدولية، كما يمكن تصنيف القرارات الدولية غير الملزمة في مجال حماية البيئة إلى أربعة أصناف وهي: التوصيات، مذكرات التفاهم، برامج العمل، وإعلانات المبادئ[27].

أولا: التوصيات

التوصية هي عبارة عن اقتراح صادر عن منظمة دولية بهدف القيام بعمل، أو الامتناع عنه، والدول الموجهة إليها هذه التوصية غير ملزمة بالخضوع لها، وبتالي في حالة عدم الاعتراف بهذه التوصية، فإنه لا تترتب المسؤولية الدولية[28] ، لكن رغم هذا فإن تكرار هذه التوصيات وتواترها يحولها إلى قواعد عرفية، الأمر الذي يجعلها تكتسب صفة الإلزام عن طريق إدراجها ضمن الاتفاقيات الدولية[29].

تلعب التوصيات دورا مهما في نشاط مختلف المنظمات الدولية، إذ صدرت عن هذه الأخيرة عدة توصيات خاصة بالعلاقة بين البيئة والتنمية، وإدارة الموارد الطبيعية، وكذا التلوث العابر للحدود.

ثانيا: مذكرات التفاهم

---

[25]- فتيحة ليتيم، نادية ليتيم، البيئة في القرن الحادي والعشرين... أي سياسات عالمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016، ص 75.

[26]- رابحي قويدر، المرجع السابق، ص 144.

[27] - Alexander KISS, Op. Cit, P55.

[28]- شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي،المرجع السابق، ص 168.

[29]- صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010، ص 114.

تعد المذكرة في إطار القانون الدولي للبيئة وسيلة مهمة في فض التنازع، وتفادي تداخل الأنشطة عن طريق التنسيق والانسجام الأفقي[30] ،وهذا على الرغم من كونها غير ملزمة، وتأتي مذكرات التفاهم لتوضيح بعض المسائل وإضفاء الطابع الرسمي على التعاون وتعزيزه، ويمكن أن تكون هذه المذكرات بين طرفين اثنين أو بين عدة أطراف، وخير مثال على ذلك مذكرة التفاهم بخصوص حفظ أسماك القرش المهاجرة التي اعتمدت بتاريخ 2010/02/12 في المؤتمر الثامن لأطراف اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية[31] ، إلى جانب مذكرة تفاهم حول حماية وإدارة السلاحف البحرية وموائلها في المحيط الهندي وجنوب شرق أسيا، كما تم توقيع مذكرة تفاهم عام 1978 بين وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة تحسين البيئة في المكسيك، حيث بينت هذه المذكرة بأن كلا الوكالتين يجب أن تتعاون من أجل وضع حل للمشاكل البيئية في المناطق الحدودية [32]، إلى غير ذلك من مذكرات التفاهم التي يكون الهدف منها توضيح بعض المواضيع ذات الصلة بالبيئة والتعاون بشأنها وتعزيز وتوطيد العلاقات بين أطرافها.

ثالثا: برامج وخطط العمل

هي عبارة عن ترجمة للمبادئ المعلنة في الإعلانات إلى مقترحات ملموسة على أرض الواقع، ويتم توجيه هذه الخطط للمنظمات الدولية والحكومات من أجل تنفيذ الأنشطة المراد القيام بها خلال فترة محددة، وأول خطة عمل في المجال البيئي تم إقرارها كانت " خطة عمل من أجل البيئة الإنسانية" لعام 1972التي شكلت أساسا للعديد من الإجراءات الدولية البيئية، إلى جانب برنامج تطوير ومراجعة القانون البيئي المعروف ب "برنامج مونتفيديو" عام 1982[33] ، إلى غير ذلك من الخطط والبرامج التي تم تبنيها وساهمت إلى حد كبير في وضع وتوضيح السياسات البيئية الدولية.

---

[30]- - Jürgen Friedrich, International Environmental « Soft Law » The Functions and Limits of Nonbinding Instruments in International Environmental Governance and Law, Springer, New York,2013, P16.

[31] – عمر مخلوف، تأصيل القانون الدولي للبيئة–المفهوم والمصادر–، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، جوان 2018، ص 136.

[32] – سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، د ط،2006، ص 96.

[33] – برنامج مونتفيديو عبارة عن مجموعة من التوصيات صدرت عن لجنة شكلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهذا من أجل تطوير ومراجعة القانون الدولي للبيئة في مجالات مختلفة، وتضمن هذا البرنامج تطوير وإبرام الاتفاقيات الدولية، ووضع مبادئ لمساعدة الدول في سن تشريعات بيئية وطنية، وتطوير القواعد الدولية والمبادئ والتوجيهات، تم استعراض برنامج مونتفيديو بصفة دورية، اعتمد البرنامج الأول في سنة 1982، وكان الثاني سنة 1993، أما البرنامج الثالث فتم عرضه عام 2001، وأخيرا الرابع سنة 2009. راجع :

-أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2015،، ص 134.

رابعا: إعلانات المبادئ

إن إعلانات المبادئ تبين الخطوط العامة الرئيسية الثابتة التي يتوجب على الدول إتباعها، وهذا ضمانا لتوفير الحماية للقيم الرئيسية المشتركة التي يعترف بأهميتها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر [34]، ولقد استند القانون الدولي للبيئة على الاعتراف بالقيم الجديدة وكذا إعادة بعث وصياغة القيم السابقة، حيث نص المبدأ الثاني من إعلان ستوكهولم 1972 بأن "الموارد الطبيعية للأرض تتضمن الهواء والماء والأرض والحياة النباتية والحيوانية، والنماذج التي تمثل الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية، لابد من حمايتها لأجل مصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية"، وانطلاقا من هذا يمكن صياغة القيم الجديدة بنصوص غير ملزمة[35].

ضف إلى ذلك، نجد أن العديد من الإعلانات ساهمت في خلق قواعد ملزمة، كما هو الحال في الميثاق الأوروبي، وبيان برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 1978 المتعلق بحفظ الموارد الطبيعية المتقاسمة بين دولتين أو أكثر[36]، وتماشيا مع رأي أغلبية الفقه الدولي فإن إعلان ريو دي جانيرو 1992 قد ساهم في إرساء قواعد قانونية عرفية ذات أهمية بالغة في مجال الحماية المستدامة للبيئة[37].

الخاتمة:

لقد عرف القانون الدولي للبيئة تنوع في المصادر، إذ لم يكتف بما نصت عليه المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وإنما تعداها إلى مصادر جديدة وحديثة منبثقة من القرارات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية، حيث أتثبت هذه المصادر نجاعتها وفعاليتها في مواجهة المشاكل البيئية ووضع حد للتدهور البيئي، خصوصا إذا ما اشتملت على خصائص القاعدة القانونية من حيث كونها عامة ومجردة وملزمة اتجاه المخاطبين بها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت هذه القرارات الدولية صادرة عن منظمات دولية لها مكانتها القوية في المجتمع الدولي.

- سنكر داود محمد، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث-دراسة تحليلية مقارنة- منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2017، ص131.

[34] - - Jürgen Friedrich, Op.cit., P19.

[35] - - أحمد لكحل، المرجع السابق، ص 135.

[36] - صلاح عبد الرحمن الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية،2010، ص ص 108-109.

[37]- صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث على ضوء القانون الدولي للبيئة وقرارات وتوصيات المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص 24.

كل هذا إن دل على شيء، إنما يدل على التطور المستمر الذي يمتاز به القانون الدولي للبيئة وطبيعة المشاكل التي يعالجه والتي تتطلب التنوع في المصادر، من أجل الوصول إلى حلول تخدم حماية البيئة وترقية التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- رودريك إيليا أبي خليل، موسوعة العولمة والقانون الدولي الحديث بين الواقعية السياسية والحاكمية العالمية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

- عبد العال الديربي، الحماية الدولية للبيئة وأليات فض منازعاتها، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.

- سامي محمد عبد العال، البيئة من منظور القانون الدولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015.

- علي عدنان الفيل، المنهجية التشريعية في حماية البيئة –دراسة مقارنة–، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

–سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الأليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

–خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية –دراسة مقارنة–، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011.

- سامي محمد عبد العال، البيئة من منظور القانون الدولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015.

- رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009.

- محمد عبد الرحمن الدسوقي، الالتزام الدولي بحماية طبقة الأوزون في القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006.

- رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009.

- صالح محمد محمود، المسؤولية الدولية عن نقل النفايات الخطرة في القانون الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2004.

- جمال عبد الناصر مانع، مانع، التنظيم الدولي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.

-فتيحة ليتيم، نادية ليتيم، البيئة في القرن الحادي والعشرين... أي سياسات عالمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016.

- صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2010.

- سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2006.

-أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.

-سنكر داود محمد، التنظيم القانوني الدولي لحماية البيئة من التلوث-دراسة تحليلية مقارنة- منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2017.

- صلاح عبد الرحمن الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية،2010.

- صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث على ضوء القانون الدولي للبيئة وقرارات وتوصيات المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.

-شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2014/2013.

-رابحي قويدر، القضاء الدولي البيئي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2016/2015.

-عمر مخلوف، تأصيل القانون الدولي للبيئة-المفهوم والمصادر-، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد الثاني، جوان 2018.

- شعشوع قويدر، قرارات المنظمات الدولية كمصدر للقانون الدولي للبيئة، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد الثامن، ديسمبر 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Alexander KISS, Cours en droit international de l'environnement, Institut des Nations Unies pour la Formation et la Recherche (UNITAR), 2eme édition, Genève, SUISSE ,2006,P54.

- Jean-Pierre BEURIER, Droit international de l'environnement, PEDON, 4ème édition, 2010, P84.

- Jürgen Friedrich, International Environmental « Soft Law » The Functions and Limits of Nonbinding Instruments in International Environmental Governance and Law, Springer, New York,2013.